Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 23 | Issue 2 Article 13

2022

Power and the Caliphate in the Islamic Political Thought: Analytical Study in the Thought of Ibn Taymiyyah

Mohamed Harb al- Ezreqat
zreqatmohmad@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Arts and Humanities Commons, and the Social and Behavioral Sciences Commons

Recommended Citation

al- Ezreqat, Mohamed Harb (2022) "Power and the Caliphate in the Islamic Political Thought: Analytical Study in the Thought of Ibn Taymiyyah," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 23: Iss. 2, Article 13.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/13

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جرش للبحوث والدراسات المجلد 23 العدد 2أ، 2022، ص ص 2341- 2366

السلطة والخلافة في الفكر السياسي الاسلامي: دراسة تحليلية في فكر ابن تيمية

محمد حرب هليل الزريقات*

ملخص

هدفت الدراسة لتحليل الآراء الفكرية والسياسية للمفكر الاسلامي أبن تيمية تجاه قضايا السلطة والخلافة والولاية في الفكر السياسي الاسلامي. لذا اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي في تحقيق أهدافها. وتبين من خلال الدراسة أن أبن تيمية قد قدم العديد من الاسهامات في موضوع الخلافة في الفكر السياسي الاسلامي. ومن أهم ما يميز به الفكر السياسي أنه ارتكز على القران والسنة في تحليله لموضوع الخلافة والحكم في الاسلام. ويرى أبن تيمية أن الأصل والواجب في الولاية هو الخلافة الراشدة المعتمدة على منهج النبوة. وأن اللجوء إلى صورة أخرى من صور الولاية كالملك هو استثناء. ويركز ابن تيمية على اقامة الشريعة الاسلامية وأحكامها وتحقيق مصالح الأمة والدفاع عنها أكثر من شكل النظام السياسي. ويشدد أبن تيمية على ضرورة وجود الحاكم أو السلطان وأن وجوده أكثر صلاحاً للامة ويؤكد ضرورة أن تكون السيادة للشرعية الاسلامية وضرورة تنفيذها على أرض الواقع من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجلب المصالح ودفع المقاصد.

الكلمات المفتاحية: السلطة، الخلافة، الامامة، البيعة، الفكر السياسي الاسلامي.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2022.

* Email: zreqatmohmad@yahoo.com

Published by Arab Journals Platform, 2022

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 2, Art. 13

Power and the Caliphate in the Islamic Political Thought: Analytical Study in the Thought of Ibn Taymiyyah

Mohamed Harb al- Ezreqat, *Jordan.*

Abstract

The study aimed to analyze the intellectual and political views of the Islamic thinker Ibn Taymiyyah towards the issues of power, wilayah and Caliphate in Islamic political thought, so the study relied on the historical analytical method in achieving its goals, and it was found through the study that Ibn Taymiyyah had made many contributions to the subject of succession in political thought. Islamic thought, and one of the most important features of political thought is that it relied on the Qur'an and Sunnah in its analysis of the issue of caliphate and governance in Islam, and Ibn Taymiyyah believes that the origin and duty of wilayah is the rightly-guided caliphate based on the method of prophecy, and that resorting to another form of wilayah, such as the king, is an exception. Ibn Taymiyyah focuses on establishing Islamic Sharia and its provisions and achieving and defending the interests of the nation more than the form of the political system, and Ibn Taymiyyah stresses the necessity of the existence of the ruler or the sultan and that his presence is more suitable for the nation and stresses the necessity that the sovereignty of Islamic legitimacy and the need to implement it on the ground through enjoining good and forbidding For evil and bring interests and pay purposes.

Keywords: Authority, Caliphate, Imameh, Abbey; A-of allegiance, Islamic political thought.

المقدمة

ظهر الإمام ابن تيمية في وقت كانت فيه دول العالم الإسلامي تواجه صراعات داخلية وخارجية وطغيان الأفكار المادية، وجمود الحركة العلمية في الدول الاسلامية، ففي مطلع القرن الثالث عشر أوشكت الدولة الاسلامية على الانهيار نتيجة للحروب المغولية والصليبية، لذا سعى ابن تيمية لتجديد الفكر السياسي الاسلامي، والتمسك بأصول الإسلام الشرعية: (كتاب الله (القرآن)، والسنة النبوية، والاجماع)، لذا دعا الى الالتزام بعقيدة التوحيد، ومحاربة البدع والخرافات ودعا الى الاجتهاد وفق أصول مذهب السلف الصالح.

ولابن تيمية العديد من المؤلفات في مختلف الموضوعات مما يترتب عنه تسميته بشيخ الاسلام، وقد أبرز بصورة قاطعة أهمية السلطة السياسية بالنسبة للدين الإسلامي، وأهمية الدولة التي ينظر من خلال الوظائف الاساسية التي يجب أن تقوم بها على أساس الشريعة الإسلامية، لذا يعد أبن تيمية من أشهر المفكرين في الفكر السياسي الإسلامي في مجال إقامة

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/13 2

نظام سياسي إسلامي يقوم على أساس العدل والمساواة، ووفق قواعد الشريعة الإسلامية، وله شروحات واضحة في مجال الحكم والحاكم وبناء الدولة الإسلامية، ولأهمية الأفكار التي طرحها ابن تيمية تسعى الدراسة إلى إبراز أهم الطروحات السياسية المتعلقة بالخلافة والسلطة في فكر الشيخ ابن تيمية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية البحث من أهمية الطروحات الفكرية والسياسية التي قدمها أبن تيمية فدعوة أبن تيمية لإقامة الأمور السياسة على أساس ديني. كانت دعوته تهدف إلى إصلاح المجتمع الاسلامي من الفساد والانحلال في الدولة الاسلامية، بينما كانت دعوة فلاسفة السياسة في الفكر الغربي تدعوا إلى الفصل بين الدين والسياسة وهي دعوة لإبعاد الفساد عن السياسة ذاتها، وبمعنى آخر فبينما كان الاتجاه في أوروبا المسيحية برى أن الدين يفسد السياسة كان أبن تيمية يرى أن الدين يصلح الحياة السياسية بالنسبة للراعي وللرعية، مما يبرز أهمية الدراسة كونها تناقش موضوع الخلافة والسلطة في فكر أبن تيمية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تحليل الطروحات السياسية التي قدمها أبن تيمية تجاه السلطة والخلافة وشروط الحاكم والولاية في الفكر السياسي الاسلامي.

مشكلة الدراسة: بالرغم مما تعرض له المفكر الاسلامي أبن تيمية من الدولة في عصره، إلا أنه لم يدعُ إلى الخروج عليها، ومحاربتها، وهذا نابع من دوره كفقيه سعى إلى ترسيخ السلطة الدينية داخل المجتمع، دون أن تناهض هذه السلطة سلطة الدولة بل على العكس من ذلك، سعى إلى تبرير وجودها، ودعي إلى طاعتها، وعدم الخروج عليها، وإن كانت دولة استبداد، وإن كان ابن تيمية يفصل بين السلطتين الدينية والسياسية؛ إلى أنه يعود ويضعها كلها تحت أمر الحاكم بالشرعية الدينية، ويحرم الخروج عليه، وقد ثار حول الامام ابن تيمية جدل كبير حول آراءه الفقهية، من هنا تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي: ما أهم الطروحات السياسية لمفهوم السلطة والخلافة لأبن تيمية من منظور تجديدي في الفكر السياسي الاسلامي؟

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي والذي يقوم على أساس أن التاريخ هو محور فهم أي ظاهرة أو نظرية سياسية، فالتاريخ يساعد في تحليل ودراسة تطور الأفكار السياسية والتنظيمات والجماعات، وأشار بعض الباحثين والمفكرين ومنهم "ابن خلدون" إلى أهمية التاريخ للعلوم السياسية ومعرفة ارتباط الظاهرة السياسية بتطور الأحداث التاريخية بما يساعد على فهمها وتحليلها وصولاً إلى فهم كافة أبعادها. بالإضافة الى المنهج الوصفي التحليلي في عرض الطروحات السياسية عن الخلافة والحكم والحاكم.

الدراسات السابقة:

من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- دراسة (فرج، **2002**)[1]. بعنوان: "الفكر السياسي عند ابن تيمية" تناولت الدراسة الفكر السياسي الإسلامي عند الإمام ابن تيمية، منطلقة من نفس النظرية التي أقام عليها ابن تيمية فكره، وهي النظرية المعيارية، وتتكون هذه الرسالة من تمهيد وخمسة أبواب، وقد أثبت الباحث أن ابن تيمية رغم تأثره بهم فقد كان له موافقات ومخالفات لهم، وفق منهجه الانتقائي والذي تمليه عليه منزلته كمجتهد.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 2, Art. 13

- دراسة (النجار، غميض **2015**)[2] بعنوان: "الامامة عند ابن تيمية" بينت الدراسة أن فكر ابن تيمية فتح باب الاجتهاد على مصرعيه عند الأئمة، وعدم الجمود والتقليد والتصلب بالرجوع الى أفاضل الأمة علماً وفقهاً وفتوة، وحدد البحث خطورة الرافضة على الاسلام والمسلمين من خلال افكارهم المدمرة للإسلام.

- دراسة (عربية، **2017**)[3] بعنوان: "الفكر السياسي عند ابن تيمية"، هدفت الدراسة الى بيان إن السياسة الشرعية عند ابن تيمية وأن فكر ابن تيمية السياسي أنه فكر يتلاءم مع العصر الذي كان يعيش فيه ابن تيمية، وفكر ابن تيمية السياسي ينطلق وينشأ من قواعد ثابتة فإذ كانت الديمقراطية هي حكم القانون الذي يقره الشعب.

- دراسة محمد سلمان فودزنجكي (**2010**)[4] بعنوان: موقف أهل الحل والعقد في اختيار الخليفة عند ابن تيمية (الدراسة الوصفية)، هذا البحث من نوع الدراسة المكتبية، وخلصت الدراسة إلى أن موقف أهل الحل والعقد عند غير ابن تيمية في اختيار الخليفة هو نيابة عن الأمة كمصدر سلطة الخلافة لصعوبة انعقاد المشاورة والاجتماع من جميع الأمة، وحق للمشاورة والاجتهاد واختيار الخليفة للأمة، والتزام كل أفراد من الأمة البيعة والطاعة على من بايعه أهل الحل والعقد، وقد رفض ابن تيمية نظرية جمهور العلماء عن أهل الحل والعقد يتكون من طائفة العلماء والأمراء وليس لديهم قدرة ولا شوكة.

- دراسة هايل داود (**2020**) بعنوان[5]: نظام الخلافة عند ابن تيمية، لقد عالج ابن تيمية في كتبه ورسائله المشاكل الواقعة في عصره خصوصاً المسائل السياسية، وشكل نظام الحكم، وكيفية تولية الحاكم، وقد بين البحث أن الأصل في نظام الحكم عنده هو الخلافة وأنه يجوز اللجوء إلى غيره استثناء، بشرط أن يكون الملك صالحاً قائماً على الرعية بالعدل مطبقاً للأحكام الشرعية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها ركزت على الطروحات الفكرية والسياسية التي طرحها الامام ابن تيمية حول مواضيع السلطة والخلافة والجهاد والامامة، من منظور تحليلي في الفكر السياسي الاسلامي.

المبحث الأول: السلطة والخلافة (في المفهوم الإسلامي):

المطلب الاول: التعريف بالسلطة والخلافة في الاسلام

بدايتاً لابد من تقديم تعرف لغوي واصطلاحي لمفهوم السلطة لغتاً واصطلاحاً:

تعريف السلطة: أسم مشتق من السلاطة وهي القهر، والسليط الطويل اللسان واشتقاق السلطان من السليط وهو ما يضاء به، ومن هنا قيل للزيت سليط، والسلطان الحجة[6]، وقد وردت كلمة "سلطان" في العديد من آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى: (ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين)[7]، وقوله تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين)[8]، وتشير كلمة سلطان في القرآن الكريم إلى معنى القهر والغلبة أحياناً، والحجة والبرهان أحياناً أخرى[9].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/13 4

وفي الاجتماع البشري عموماً والسياسي خصوصاً، تعتبر السلطة ظاهر طبيعية وحتمية، فما أن يتم الاجتماع حتى تنبثق منه قوة أو طاقة تنطوي على أكثر من صورة من صور التأثير والنفوذ، مثل السيادة، والحكم، والسيطرة، والقيادة، والضغط، وإن تأسيس السلطة عملية اجتماعية قانونية، ولا يمكن أن تتم دفعة واحدة، وإنما من خلال مسار تاريخي تتكيف فيه الأصول التشريعية مع ضرورات الحياة الاجتماعية المتطورة[10].

وأن الخليفة في الاستعمال اللغوي، هو من يقوم مقام الأصل الذي ذهب كما يقوم الخلف بعد السلف"[11] ويقول أبو الحسن الماوردي[12]: "الإمامة: موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[13].

تعريف الخلافة: يرى الإمام الأصفهاني أن الخلافة هي: "النيابة عن الغير، إما لغيبة المنوب عنه، وإما لموته، وإما لعجزه، وإما لتشريف المستخلف. وعلى هذا الوجه الأخير استخلف الله أولياءه في الأرض[14]، بقوله تعالى: ﴿هُو الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾[15]، وقال: ﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْماً غَيْرَكُمْ﴾[16].

ويعرِّف صلاح الدين دبوسي الخليفة بأنه: "الرئيس الأعلى للدولة الذي يلتزم بإقامة الدين وتدبير مصالح الناس اقتداءً برسول الله"[17]، فالخلافة هي التي يناط بها إقامة شرع الله عز وجل، وتحكيم كتابه، والقيام على شؤون المسلمين، وإصلاح أمرهم، وجهاد عدوهم.

مما سبق يتبين أن الخلافة في الاصطلاح الإسلامي تعني القيادة الإسلامية أو الإمامة، ومن هنا يُعلم أن مصطلح الإمامة يرادف مصطلح الخلافة، وأن الخلافة أو الإمامة أو الإمارة، هي رئاسة الدولة الإسلامية التي بحكمها يمارس الخليفة السلطة السياسية؛ ليحافظ على الدين، وليدير مصالح المسلمين ويرعاهم، والخلافة أمانة في عنق الخليفة عليه القيام بها على أتم وجه. والخلافة في الإسلام أمر شرعي، أجمع على وجوبها جمهور فقهاء المسلمين.

المطلب الثاني: طبيعة سلطة الخلافة في الفكر السياسي الاسلامي:

لقد اختلفت آراء الفقهاء والمفكرين الإسلاميين في حقيقة السلطة التي يتمتع بها الخليفة، فمنهم من رأى أن الخليفة يستمد سلطانه من الله، ومنهم من يرى أن الخليفة يستمد سلطانه من الأمة، ومجمل الرأي الأول أن الله كما اختار النبي عليه السلام لدعوة الحق وابلاغ الشريعة الى الخلق، فهو كذلك يختار الخليفة ويسوق إليه الخلافة، أما الرأي الثاني فيقول أن الخليفة يستمد سلطانه من الأمة فهي مصدر قوته وهي التي تختاره وتراقبه وتحاسبه، ويستندون في هذا الى حجج منها: أن الاسلام فرز مسؤولية أصحاب السلطة أمام الأمة، وهذا واضح من النصوص التي تطلب من الأمة نصح أولى الأمر، ولو كان الخليفة ذا حق إلهي، على النحو الذي يذهب إليه الرأي الأول، لما كان للرعية سلطان عليه، ومن حججهم أيضاً أقوال الخلفاء الراشدين الذين أقروا بمسئوليتهم امام الأمة[18].

ويتم اختيار الخليفة وفقاً لما يلي:

- طريقة اختيار الخليفة (البيعة): إن الطريقة التي يتم بها اختيار الخليفة تسمى البيعة، فالبيعة هي عقد رضائي يبرم بين الأمة وبين الخليفة، حيث توكل السلطة بواسطته إلى الخليفة؛ ليمارس إدارة شؤون المسلمين. وتتم البيعة على مرحلتين: الأولى تسمى بيعة الانعقاد (البيعة الخاصة) والتي بواسطتها تقوم جماعة من المسلمين (من أهل الحل والعقد)

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 2, Art. 13

بترشيح الخليفة إلى منصب رئاسة الدولة، وهؤلاء يجب أن تتوفر فيهم شروط القدرة على صنع الاختيار من حكمة وعدل وسداد رأي ودراية وحزم[19].

- البيعة العامة (الاستفتاء): والتي بواسطتها تعبر الأمة كاملة عن إرادتها بالموافقة أو بالرفض للمرشح لرئاسة الدولة، والبيعة كطريقة لاختيار رئيس الدولة الإسلامية، تبين وتؤكد احترام رأي الأمة وحقها في اختيار الحاكم المناسب، وتفويض السلطة له وطاعته، ويتم أخذ البيعة بأي وسيلة تؤدي إلى انعقادها، وذلك إما مباشرة بمصافحة الخليفة، أو بالمشافهة، أو بواسطة وسائل الإعلام والصحافة وغيرها من وسائل. أما عند أهل الشورى، فقد أختلف العلماء عليهم؛ فمنهم من ذهب لأن يكون لكل بلد أهل شورى، وهؤلاء يتفقون مع أهل الشورى للبلدان الأخرى، ومن ثم يتم انتخاب الحاكم. وأما مدة (فترة) ولاية الحاكم فإنها تبقى ما دام هو حاكماً صالحاً قادراً على القيام بواجبه الذي أوكل من أجله، يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، محافظاً على أمته، مدافعاً عنها، حتى يفقد أحد الشروط التي تخل بما تقدم، عندها يصار إلى عزله أو الاستغناء عنه[20].

المبحث الثاني: الفكر السياسي لدى ابن تيمية:

المطلب الأول: نبذة عن الإمام ابن تيمية (**661-728**هـ)

هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية من المجددين البارزين في الإسلام، وقد وُلد - رحمه الله - عام 661 هـ وتوفي عام 728 هـ. وكان ابن تيمية ثري العطاء فقد ترك أكثر من (300) مؤلف في مجالات التفسير وعلم الكلام والفقه والرد على الفلسفة والمتصوفة والفرق الاسلامية المختلفة وغيرها من العلوم ولكن أهم مؤلفاته التي تتناول جوانب سياسية هي: "السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية"، "والحسبة في الاسلام"[21]، وإن نشأة ابن تيمية العلمية كونت عنده مقدرة علمية كبيرة، جعلته متقدماً على جميع أقرانه، بل وصفه قاضي الحنفية في دمشق شمس الدين ابن الحريري (ت: 728هـ): أنه منذ ثلاثمائة سنة ما رأى الناس مثله[22]، وأن أهم ما يميز المقدرة العلمية لدى أبن تيمية:

- غزارة العلم والمعرفة:

كان يتميز ابن تيمية لحبه الشديد للقراءة، وحبه لها مع سرعته الكبيرة فيها، فقد ذكر ابن كثير أنه قبل أن يشتغل بالعلوم قام بمطالعة وقراءة كثيراً من كتب العلم، ثم كتب الحديث، وكتب الطباق، والاثبات[23].

- القدرة على طرح الأفكار:

كان ابن تيمية بقدرة كبيرة على عرض أفكاره بموضوعية وأسلوب علمي وتدليل قوي فريد، وقد لخص الإمام ابن حجر (ت 852هـ): رأي الحافظ النقادة الذهبي عصري ابن تيمية: " كان يقضي منه العجب، إذ ذكر مسألة من مسائل الخلاف، واستدل ورجح، وما رأيت أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه كأن السنة نصب عينيه وعلى طرف لسانه"[24]، وهذه الصفة رافقته منذ الصغر[25]. لقد جاهد الامام أبن تيمية بالسيف وحرضّ المسلمين على القتال بالقول والعمل، وطلب من الحكام متابعة الجهاد لمحاربة أعداء الأمة،

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/13 6

لذا فقد تعرض للأذى والسجن والنفي والتعذيب[26].وتصدى للملاحدة والمعتزلة والأشاعرة ولا تزال ردود الشيخ سلاحاً فعالاً ضد أعداء الدين لأنها تستند إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهدي السلف الصالح, مع قوة الاستنباط, وقوة الاستدلال والاحتجاج الشرعي والعقلي, وسعة العلم التي وهبها الله له[27].

المطلب الثاني: وظائف الدولة في فكر أبن تيمية:

تناول ابن تيمية وظائف الدولة ورأى أن الدولة في الإسلام تقوم بعدة وظائف لتحقيق الصالح العام ورفع المضار لإقامة العدل في حقوق الله وحقوق العباد, ويوضح هذه الوظائف في:

- الوظيفة المالية: يقول ابن تيمية: "أن يأخذ المال من حله, ويضعه في حقه, ولا يمنعه من مستحقه". وحدد أوجه مصارف الدولة ومنها المصالح العامة كعمارة الطرقات والجسور وإقامة القناطر وغيرها بالإضافة إلى رواتب الموظفين[28].
- وظيفة إقامة العدل: وهي أوسع من الوظيفة القضائية وتشملها.
- وظيفة الجهاد: يؤكد على أهمية الجهاد في الإسلام ومقصودة أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا فمن منع هذا قوتل باتفاق المسلمين ولكن يؤكد على عدم قتل النساء والصبيان والشيوخ والعميان والرهبان وأصحاب العلل وغيرهم, وذلك عند جمهور العلماء إلا إذا كانوا هم أنفسهم مقاتلين على أساس أنهم ليسوا أهل ممانعة. وتناول دور الأفراد وفقاً لما دعا له الإسلام.
- وظيفة إعداد المواطنين وتوزيعهم على الأعمال: أي أنه على الدولة مهمة إعداد المواطنين الصالحين لتأدية الأعمال التي هي فرض على الكافة والتي لا تتم مصلحة الناس إلا بها. ويؤكد ابن تيمية على أهمية هذه الوظيفة حيث ترتبط بها صلاحية سير الأمور في الدولة.
- وظيفة الدولة في الناحية الدينية والخلقية: أوضح ابن تيمية فتح المجال أمام عقيدة التوحيد المحررة للبشر من الوثنية حتى تنتشر وتعلو أمام معاني الحق والخير التي جاءت بها رسالة الإسلام. وهذه الوظيفة أعطاها ابن تيمية مكانة خاصة تمشياً مع ما جاءت به رسالة الإسلام بإزالة المنكرات التي تفسد الأخلاق التي حرمتها الشريعة[29].

المبحث الثالث: نظرية الخلافة في فكر أبن تيمية

المطلب الاول: اراء أبن تيمية في موضوع الخلافة

تعرض ابن تيمية لقضية السلطة ووجوبها ضمن بحثة لموضوع الولاية وما يتعلق بها من مسائل فالولاية عنده تشمل جميع مراتب الحكم من الامامة العظمى أو الخلافة حتى أصغر الولايات أو الوظائف, وقد اعتقد أنها باعتبارها سلطة عليا واجبة على الناس شرعاً وعقلاً, وأنها أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين الا بها, ويربط ابن تيمية بين الحاجه الى السلطة وضرورة الاجماع الانساني حين يبين أن بني آدم لا تتم مصلحتهم الا بالإجماع لحاجه بعضهم الى بعض, ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس[30].

ويتحدد موقف ابن تيمية من الخلافة والإمامة بالحجج التي اعتمدها لإثبات صحة خلافة أبي بكر, إذ يقول: "ثبتت صحة خلافته, ووجوب طاعته بالكتاب, والسنة: والإجماع, وإن كانت إنما انعقدت بالإجماع, والاختيار, كما أن الله إذ أمر بتوليته شخص, والنصوص الدينية دلت على أمر

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 2, Art. 13

الله بذلك العقد، ومحبته له، فالنصوص دلت على أنهم مأمورون باختياره، فلا يحصل إلا بالامتثال، فلما امتثلوا ما أمِروا به عقدوا له باختيارهم، وكان هذا افضل في حقهم، وأعظم درجتهم"[31].

لذا جعل مصدر الخلافة في السّنة والكتاب أي "النص" ويضيف إليهما مبدأ الإجماع، إلا أنه يرد كل ذلك المبدأ الاختيار الإلهي، فلا يخرج عن موقف الغزالي بجعله مبدأ الاختيار للإمام مناطاً بإرادة الله، وهو المبدأ الأساسي عنده، فقد كان الناس "مأمورين باختياره"، وبهذا حصر مبدأ الاختيار بمنطق الجبر، فالإنسان ليس حر الاختيار في مسألة الإمامة، بل يساق إليها بالإرادة الالهية، بذلك يكون الخليفة أو السلطان مختاراً من قبل الله، وليس من قبل الناس، وبذلك تكون شرعية الإمام شرعية إلهية، ويأخذ ابن تيمية بالحديث القائل: "تكون الخلافة ثلاثين عاماً، ثم يكون الملك[32].

وأجاز هذا النوع من الحكم الخارج عن "خلافة النبوة"، كما أجاز تسمية الملوك خلفاء، إذ يقول: "يجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين "خلفاء" وإن كانوا ملوكاً؛ ولم يكونوا خلفاء الأنبياء، ويجوز برأيه كذلك ترك الإمام للشريعة ويجوز ترك واجبات الشريعة، وارتكاب محظوراتها للضرورة"[33].

فالخلافة عند ابن تيمية من حيث مشروعيتها للنبوة أي أن سلطة الخلافة أو الامامة تتوقف على السير على هدى النبوة بالإتباع للاستمرارية لها، وهذا يعني أن نظام الإمامة عند ابن تيمية والماوردي نظام الهي، وليس نظام بشري، ويؤكد ابن تيمية على الربط بين مضامين الشريعة ووجوب السلطة حين يضيف بأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد والعدل واقامة الحدود وغير ذلك من الواجبات.

ويبين ابن تيمية أن الحكام على نوعين: خلفاء نبوة وملوك لهم الغلب بالسيف أو غيره على أكثر المسلمين، فأما خلفاء النبوة الذين التي تشير اليهم كثير من مباحث الامامة عادة باسم الأئمة فهم الذين استوفوا شروط الخلافة من قرشية واختيار بالمشورة الصحيحة والمبايعة وقيام العدل والحق فإذا افتقروا الى أي من هذه الشروط فان حكمهم لا يكون خلافة نبوة بل يكون ملكاً، وخلافة النبوة في الواقع التاريخي لم تكن الا ثلاثين سنة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وبعدها صارت ملكاً عضوضاً يعض عليه بالنواجذ، ويضيف ابن تيمية موضحا أن الخلفاء الأمويين والعباسيين كانوا ملوكاً تسموا بأسماء الخلفاء.

يرى ابن تيمية "إن المقصود من الامامة انما يحصل بالقدرة والسلطان فإذا بويع (الشخص) بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار اماماً"، ويبين ابن تيمية أن "من صار له قدرة وسلطان يفعل بها مقصود الولاية، فهو من أولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله"، ويضيف بأن "الامامة ملك وسلطان، والملك لا يصير ملكاً بموافقة واحد وبأثنين ولا أربعة، إلا أن تكون موافقة هؤلاء تقتضي موافقة غيرهم بحيث يصير ملكاً بذلك"، وبناء على ذلك، يوضح ابن تيمية "إن كل أمر يفتقر إلى المعاونة عليه لا يحصل الا بحصول من يمكنهم التعاون عليه"، ومما بينه ابن تيمية في هذا الصدد أيضاً أن " كون الرجل أميراً وقاضياً ووالياً وغير ذلك من الأمور التي مبناها على القدرة والسلطان، متى ما يحصل به من القدرة والسلطان حصلت وإلا فلا"، ويشبه ذلك بمثل كون الرجل راعياً للماشية، متى سلمت إليه بحيث يقدر أن يرعاها، كان راعياً لها والا فلا، ويعقب ابن تيمية بأنه "لا عمل إلا بقدرة عليه، فمن لم يحصل له القدرة على العمل لم يكن عاملاً"، ويخلص ابن تيمية إلى القول بأن "القدرة على سياسة الناس أما بطاعتهم له (أي الامام)

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/13 8

واما بقهره لهم، فمتى صار قادراً على سياستهم بطاعتهم أو بقهره، فهو ذو سلطان مطاع، إذا أمر بطاعة الله"[34].

المطلب الثاني: الشورى لدى ابن تيمية:

في الفصل السابع من كتاب ابن تيمية عن السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية تكلم عن الشورى تحت مصطلح المشاورة وقال أن الله تعالى أمر بها نبيه وفقال: "فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر"[35] ومما لاشك فيه أن نظام الشورى هو أكبر دليل على الديمقراطية في الإسلام، فلا استبداد برأي/ وليس ثمة حكم فرد واحد، يفعل ما يراه حسب ما يشاء ويهوى، وانما الحكم ان كان فردياً فإنه لابد أن يستنير ويخضع لآراء العلماء والفقهاء والمثقفين وذوي الخبرة في أي مجال من مجالات الحياة، أما بالنسبة لأهمية الولاية وهو الموضوع الثاني الذي وضعه ابن تيمية في خانة "السياسة الشرعية" فإن هذه الأهمية ترجع الى أن "ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، فان بني آدم لا تتم مصالحهم الا بالإجماع لحاجة بعضهم بعضاً ولابد لهم عند الاجتماع من الحاجة الى رأس حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، "إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم" وهكذا أوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر، تنبيها بذلك على سائر أنواع الاجتماع[36]. ومما لاشك فيه أن نظام الشورى هو أكبر دليل على الديمقراطية في الإسلام، فلا استبداد برأي، وليس ثمة حكم فرد واحد، يفعل ما يراه، حسب ما يشاء ويهوى، وانما الحكم إن كان فردياً، فإنه لابد وأن يستنير ويخضع لآراء العلماء والمثقفين وذوي الخبرة في أي مجال من مجالات الحياة

المطلب الثالث: الولاية وأركانها لدى أبن تيمية:

أن الولاية هي الكلمة التي أطلقها المسلمون على سلطة الحكم وتشمل جميع مراتب الحكم من الامامة العظمى حتى أصغر الوظائف، وفي مجال التأكيد على أهمية ولاية أمر الناس باعتبارها من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها، ويؤكد ابن تيمية على نظرية "السلطان ظل الله في الأرض"، ويذكر مقولة "ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان"، ويوضح ابن تيمية أن رئيس الدولة لا يستطيع أن يباشر جميع قضايا الأمة بنفسه فلابد له من يعاونه في إدارة شؤون الأمة، وهؤلاء يقومون بما يوكل إليهم من أعمال وعليه فعلى الحاكم أن يحسن اختيار هؤلاء حيث أنه بمقدار حسن اخيارهم تكون الإدارة صالحة لأنه يكون قد وضع كل أمر ف يد من يحسنه، أي أن ابن تيمية نادى بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب تحقيقاً للصالح العام وضماناً لحسن سير الأمور في الدولة، ويوضح ابن تيمة أن الولاة وكلاء عن الأمة وأجراء لها وأن الولاية لها ركنان هما (القوة، الأمانة)[37].

وتعتمد أفكار ابن تيمية السياسية على الدين كما برز في كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" ولقد أراد ابن تيمية في هذا الكتاب محاولة إصلاح حال مجتمعه والقضاء على الفساد والانحلال على أثر ما أصاب الأمة الاسلامية في حروبها مع الصليبيين والتتار، وفي إطار الانقسامات المذهبية الحادة لاحظ أبن تيمية أن فساد الأمة راجع إلى فساد الولاة وسوء اخيارهم لعمالهم، وبالتالي حاول أن يقدم نموذجاً للحكم في الاسلام على أساس إصلاح أمر الناس لايتم إلا إذا كان الحكم سليماً، ويوضح أبن تيمية أهمية ربط السياسة بالدين أي التأكيد على السياسة المرتكزة على الدين من وصف السياسة التي تناولها بأنها شرعية، كما أنه يستند في تحليله على ما جاء في القرآن الكريم: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا

حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا"[38]. فالآية الأولى خاصة بولاة الأمور، والثانية خاصة بالرعية.

ويرى أن حكم الإمام وارادته ليست مطلقة وأن الامام ليس مشرعاً يشرع للناس كما يشاء بل أنه منفذ لما تضمنه الكتاب والسنة من أحكام ومبادئ[39].

والولاية في اعتقاد ابن تيمية (رعاية ومسؤولية)، فهو يقول في كتابه "السياسة الشرعية" أن الوالي راع على الناس بمنزلة راعي الغنم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، بالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته"[40]. كما يرى ابن تيمية أن الولاية "وكالة"، حيث أن الولاة "هم وكلاء العباد على نفوسهم بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر، ففيهم معنى الولاية والوكالة"، ويتضح ذلك في كلامه عن حدود سلطة الولاة على المال حين قال: "وليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا ملاكاً"، كذلك تعتبر الولاية في معتقد ابن تيمية نوعاً من الاجارة على عمل واستشهد في ذلك بمخاطبته أبي مسلم الخولاني لمعاوية بن أبي سفيان المتضمنة اعتباره أجيراً محتملاً مهمات ومسؤوليات الأجير. أما مقاصد الولاية فهي إصلاح الدين والدنيا وقيام الناس بالقسط في حقوق الله والعباد وإعلاء كلمة الله وهي تعاليم كتابه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[41].

ويعتقد ابن تيمية ان مصدر سلطة الامام هو مبايعة الجمهور له، فأبي بكر الصديق "صار اماماً بمبايعة جمهور الصحابة، الذين هم أهل القدرة والشوكة"[42]، ولو حصل أن عمر بن الخطاب وطائفة من الصحابة معه بايعوا ابو بكراً وامتنع سائر الصحابة من بيعته لم يصبح بذلك اماماً[43]. وكذلك عمر بن الخطاب "إنما صار اماماً لما بايعوه (أي الناس) وأطاعوه، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر (في استخلاف عمر) ولم يبايعوه لم يصر اماما"، بالإضافة إلى ذلك فان عثمان لم يصر اماماً باختيار بعضهم بل بمبايعة الناس له، ولو أن عبدالرحمن بن عوف بايعه دون أن يبايعه بقية الصحابة أهل الشوكة فانه لم يكن ليصير اماماً[44] وانطلاقاً من اعتبار بيعة الناس أو الأمة مصدراً لسلطة الامام، أكد ابن تيمية على أن الأمة هي الحافظة للشرع وليس الامام[45].

طاعة الحاكم عند أبن تيمية

يرى ابن تيمية أن الانسان مدني بطبعه، ميال للاجتماع والتعاون وتبادل المنافع مع بيئته ومجتمعه، وبالتالي، فإن الناس لا بد لهم من آمر وناه فيأمرهم بما يحقق المصلحة والأهداف، وينهاهم عن المفاسد، وبذا فإن اقامة الخلافة تعد أمراً ضرورياً لخير الناس[46]، ونهى ابن تيمية عن الخروج على الامام، وأعتبر أن طاعتهم واجبة بأمر من الرسول، وإن أخذوا الحكم بالغلبة، إذ يقول: فذلك ما أمر به رسول الله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم: هو واجب على المسلم، وإن استأثروا عليه" ويجعل النهي عن الخروج على الائمة مبدأ لدى أهل العلم من السّنة، إذ يقول: "وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاة الأمور، وغشهم، والخروج بوجه من الوجوه، كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً ومن سيرة غيرهم". إذ يقول: "فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد؛ وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله

بطاعتهم، فمَن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمر لله فأجره على الله، ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية والمال فإنْ أعطوه أطاعهم؛ وإن منعوه عصاهم فما له في الآخرة من خَلاق"[47].

كما يحرم ابن تيمية الخروج على الأئمة ومقاتلتهم "ما أقاموا الصلاة"، وإن ارتكبوا معصية، وحجته في ذلك قول النبي محمد: "مَن وُّلي عليه والٍ فرآه يأتي شيئا من معصية فليَكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدا من طاعة"[48].

ويرى ابن تيمية أنه لا لزوم للخروج على النظام السياسي ما دامت أمور الدولة من دينية ودنيوية مستقرة، ويوضح أن نتائج الثورة والخروج على الحكام أشد مفسدة حتى ولو كان الخارج عليهم مؤمناً، وفي هذا المجال يلاحظ أن آراء ابن تيمية هذه قد تأثرت بموقفه من الشيعة الذين لا يؤمنون بمشروعة، كما تأثرت أيضاً بظروف عصره التي اقتضت عدم الخروج على الحكومة التي تقف في وجه التتار والصليبيين حماية للدولة الإسلامية حتى لو اختلت كثير من الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوافر للحاكم[49].

ويرى ابن تيمية وجوب طاعة ولاة الأمر حتى وان كانوا من الملوك، وهو يرى نفس الرأي الذي ارتاه كل من أحمد بن حنبل والشافعي ومالك بن أنس من "إن كل متغلب تجب طاعته حتى يغير من غير فتنة"، ويشير ابن تيمية إلى أن ولاة الأمر "مهما يكن من أمرهم يُعدون ملوك المسلمين ما داموا هم الحاكمين، ولا ينازعهم عدل أمين قد استوفى شروط الخلافة النبوية، ولأنهم يقيمون الجُمع والجماعات، ويقيمون الحدود، وينظمون الولايات، ويغزون أعداء المسلمين، ويدافعون عن البلاد"، ويضيف بأن "كونهم فجاراً لا يمنع تقديم الطاعة لهم، حتى يُغيروا ما دامت اطاعة لا معصية فيها، أو ليست في ذات المعصية والفجور"[50].

وهكذا يتضح أن ابن تيمية يُقيد طاعة أولي الأمر بطاعة الله[51]. أي أن طاعة الرعية للحكام يجب أن تكون منسجمة مع متطلبات وأوامر الشريعة، وبالتالي فلا طاعة للأوامر المخالفة لتعاليم الله، وإذا كان ابن تيمية قد أباح الامتناع عن الطاعة في حالة الأمر بالمعصية[52]، وعدم الخروج بالسيف[53] لأنه رأى أن الخروج إنما هو انتقاض وفوضى وهدم[54]، وأن "الحكم على أي صورة من صوره خير من الفوضى على أحسن صورة من صورها"[55].

وكان لابن تيمية آراءٌ تتعلق ببعض الممارسات الدينية ذات الطابع الأخلاقي داخل المجتمع، والتي رأى فيها اعوجاجاً أراد إصلاحه، إلى أن ذلك أوقعه في صدامٍ مع الدولة والفقهاء الذين يحتلون موقعاً لدى السلطة، مما أدّى إل سجنه أكثر من مرة[56]، وابن تيمية يعتبر سباقاً على الكثيرين من المفكرين في العصر الحديث، من أمثال بيكون وديكارت وغيرهم الذين قاموا من بعده بذلك، وأن كان ابن تيمية أكثر شمولاً وقوة في تحليله للمنطق الأرسطي ونقده له، كما هاجم المنهج الفلسفي الحكمي العقلي، معتبراً أنه قد طغى على عقل العلماء المسلمين وطمس تفكيرهم وهاجم انحراف المتصوفة، وما اتبعوه من بدع، وفي الواقع فإن ابن تيمية كان ضد البدع والمغالاة وما أدخل على الدين وممارساته من شوائب ولكنه في نفس الوقت كان مع التجديد القائم على استخدام العقل، حيث أكد على ضرورة أن يستخدم العالم عقله في تفهم الاسلام وأن هذا لا يتنافى مع ما أمر به الاسلام ونهى عنه، ويؤكد ابن تيمية موقفه بقوله: "لم يبعث الله الرسل إلا إلى ذوي العقل، ولم يقع التكليف إلا مع وجوده"[57].

وتدور جهود ابن تيمية في مجال التجديد والاصلاح في الآتي:

- تجديد عقيدة التوحيد وابطال العقائد والتقاليد المشركة.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 2, Art. 13

- نقد الفلسفة والمنطق وعلم الكلام وترجيح منهج الكتاب والسنة وأسلوبهما على كل منهج وأسلوب.
- الرد على الفرق والملل غير الاسلامية ومقاومة عقائدها وتقاليدها وتأثيرها.
- تجديد العلوم الرعية وبعث الفكر الاسلامي.

الخاتمة:

قدم أبن تيمية العديد من الاسهامات في الفكر السياسي وتعتبر افكاره سباقة على عصره ولم يرتكز فيها على مصادر خارجية بل ارتكز على المصادر الأصولية ممثلاً (القران والسنة)، وكثير من هذه الآراء لم يؤخذ بها في الدول الحديثة، وكان الانتخاب من أهم اراءه السياسة التي سبق بها عصره بالنسبة للحاكم لا تعينه، والنظر للدولة كإنجاز اجتماعي وتدخل الدولة في الأمور الدينية والخلقية، فضلاً عن تخليه للجوانب الاقتصادية خاصة، ما يتعلق بالتركيز على الحرية الاقتصادية للفرد كأساس لقوانين العرض والطلب، وقد أوضح ضرورة وأهمية تحديد الأسعار في حالة الضورة وضرورة حذف الوسطاء وغيرها، فضلاً عن التأكيد على القيمة الاجتماعية للعمل، ولكن من المساهمات الفعالة الي ركز عليها ابن تيمية مبدأ العدل الذي سيطر على كل أفكاره، والذي إتضح في كافة النواحي التطبيقية، ومن أمثلة ذلك عدل الحاكم مع الرعية، والعدل ميزان للتدخل الحكومي في الجانب الاقتصادي وغيرها.

ومن أهم مساهمات أبن تيمية ما يتعلق بالوظيفة الدينية للدولة ضرورة قيام الدولة على أسس خلقية ودينية الأمر الذي بدأت تتجه له الدول والمجتمعات حديثاً، وإذا كان ابن تيمية قد كرس حياته للجهاد: جهاد التتار وغيرهم، وجهاد الصليبيين وتخليص الأمو الاسلامية من الغزو الأجنبي والجهاد الديني في محاربة الصوفية خاصة، ورجالها والبدع المختلفة الا أنه لم يكرس جهده للجهاد ضد الحكم القائم على الرغم من فساده فسجنه في المرات الثلاث التي توفي أثناء آخرها، لم يكن لأسباب سياسية بل لأسباب دينية متعلقة بآرائه وفتواه في أمر الدين، ولكن قد يفسر هذا برؤيته عن الثورة وسلبياتها ومخاطرها وضرورة الاستقرار والاستمرار خاصة مع وجود التهديدات الخارجية للأمة الاسلامية.

النتائج:

خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- إن فكر ابن تيمية يقوم على العقد الاجتماعي والسلطة هي عقد حكومي بين الخليفة والأمة ويقدم فكراً يستند إلى السيادة الشرعية حيث يعد فكره حلاً وعلاجاً لمعظم الآثار السلبية التي سادت النظام الديمقراطي نتيجة سيطرة الشعب، وعليه فإن السيادة تكون للشريعة الإسلامية وضرورة تنفيذها على أرض الواقع.
- يشدد ابن تيمية على ضرورة وجود الحاكم أو السلطان وأن وجود أكثر صلاحاً حتى ولو كان ظالماً من عدم وجوده وأن الحاكم حتى لو كان عاجزاً في بعض النواحي فإن وجوده ضروري لاستتباب الدولة.
- إن الفكر السياسي عند أبن تيمية يتلاءم مع هذا العصر حيث يسعى إلى تحقيق الديمقراطية وفكر ابن تيمية السياسي ينطلق من قواعد ثابتة وعليه فإن فكر ابن تيمية

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/13 12

السياسي يؤكد ضرورة أن تكون السيادة للشرعية الاسلامية وضرورة تنفيذها على أرض الواقع من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجلب المصالح ودفع المفاصد.

- يرى ابن تيمية أن الأصل والواجب في الولاية هو الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وأن اللجوء إلى صورة أخرى من صور الولاية كالملك هو استثناء، ويركز ابن تيمية على اقامة الشريعة وأحكامها وتحقيق مصالح الأمة والدفاع عنها أكثر من شكل النظام السياسي.

الهوامش:

(1) بسام عطية إسماعيل فرج. الفكر السياسي عند ابن تيمية. (عمان: دار الفاروق، 2002).

(2) عبد القادر النجار، ومحمد غميض، الامامة عند ابن تيمية، (مجلة جامعة الزيتونة، العدد (16)، 2015)، 215-229.

(3) سميحة عربية. الفكر السياسي عند ابن تيمية. رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017).

(4) محمد سلمان فودزجكي، موقف أهل الحل والعقد في اختيار الخليفة عند ابن تيمية (الدراسة الوصفية)، (أندونيسا: جامعة دار السلام الاسلامية، بحث مقدم لدرجة الليسانس، 2010).

(5) هايل داود، نظام الخلافة عند ابن تيمية، (الجامعة الاردنية: مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 47، عدد 1، 2020).

(6) ابن منظور، (د.ت)، لسان العرب، ج (7)، ص321.

(7) سورة هود، الآية 96.

(8) سورة الحجر، الآية42.

(9) حسن الباشا، الألقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، (القاهرة: الدار الفنية للنشر والتوزيع، 1989)، ص323.

(10) موسوعة مصطلحات سياسية، السلطة في المفهوم الإسلامي، 2010، شوهد بتاريخ 2021/2/7، في: ikhwanwayonline.wordpress.com،

(11) عبد الكريم الخطيب، الخلافة والإمامة ديانة وسياسة (مصر: دار الكتاب العربي، 1963)، ص 339.

(12) الماوردي: هو الإمام العلامة أقضى القضاة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي، حدث عنه أبو بكر الخطيب ووثقه، وقال: مات في ربيع الأول سنة خمسين وأربع مائة، وولي القضاء ببلدان شتى، بلغ ستاً وثمانين سنة، الحافظ الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992)، ط (9)، ص 64.

(13) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1966)، ط (2)، ص 5.

(14) الراغب الأصفهاني (1992). مفردات ألفاظ القرآن الكريم. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دمشق: دار القلم، ص294.

(15) سورة فاطر: آية 39.

(16) سورة هود: آية 57.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 2, Art. 13

(17) دبوس، صلاح الدين (د.ت). الخليفة توليته وعزله..إسهام في النظرية الدستورية الإسلامية. (الإسكندرية: مؤسسة الرسالة الجامعية)، ص 25.

(18) حورية مجاهد. الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده. ط (7)، (القاهرة: مكتبة 485، 2019)، ص173.

(19) الدريني، فتحي (1987). الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب. ط (2). دمشق: جامعة دمشق، ص241.

(20) الدريني، فتحي. المرجع السابق نفسه، ص242.

(21) ابو الحسن علي الحسني الندوي. الحافظ أحمد ابن تيمية، (الكويت: دار القلم، (د.ت))، ص171.

(22) محمد ربيع، اسماعيل مقلد، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص173.

(23) فاضل محمد، الفكر السياسي العربي الاسلامي بين ماضيه وحاضره. ط(2). (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1976)، ص115.

(24) عبد الحميد متولي. مبدأ الشورى في الإسلام، (القاهرة: عالم الكتب، 1972)، ص76.

(25) محمد عطا المتوكل. المذهب السياسي في الإسلام، ط(2)، (بيروت: مؤسسة الإرشاد الإسلامي، 1985)، ص74.

(26) محمد أحمد علي مفتي، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية. (القاهرة: مجلة البيان، المجلد1، 2002)، ص76.

(27) عبد الحميد متولي، مرجع سابق، ص98.

(28) عبد الله الكيلاني، القيود الواردة على سلطة الدولة في الإسلام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1997)، ص76.

(29) محمد عودة سلمان، أثر العقيدة في الفَن الإسلامي، 2020، شوهد بتاريخ 2021/2/7 في/www.balagh.com

(30) تقي الدين ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. ط (4)، (مصر: دار الكتاب العرب، 1969)، ص 77.

(31) تقي الدين ابن تيمية، الخلافة والملك. تحقيق: حماد سلامة. (عمان: مكتبة المنار، 1994)، ص58.

(32) تقي الدين ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم. (القاهرة: السنة المحمدية، 1950)، ص272.

(33) تقي الدين ابن تيمية، الخلافة والملك، مرجع سابق، ص ص 24-25.

(34) تقي الدين ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج 1 (القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1962)، ص 366.

(35) سورة آل عمران الآية (159).

(36) محمد المبارك، الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية. (بيروت: دار الفكر، 1970)ـ ص 154.

(37) تقي الدين ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص ص 153-156.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/13

(38) سورة النساء آية (58-59).

(39) تقي الدين ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص23.

(40) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن ابن عمر، رياض الصالحين، الدرس (044)، باب (درجات المسؤولية في الإسلام).

(41) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 28، ص61.

(42) تقي الدين ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، مرجع سابق، ص ص 367-368.

(43) محمد المبارك، الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية، (بيروت: دار الفكر، 1967)، ص ص 37.

(44) تقي الدين ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، مرجع سابق، ص 369.

(45) محمد بن عثمان الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال، (القاهرة: المطبعة السلفية، 1955)، ص ص 415- 416.

(46) محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر: دراسات في المدرسة الفكرية للإمام الشهيد محمد باقر الصدر، (لندن: مؤسسة دار الإسلام، 1999)، ص181.

(47) تقي الدين ابن تيمية، الخلافة والملك، مرجع سابق، ص ص 14-22.

(48) صحيح مسلم، الراوي: عوف بن مالك الأشجعي، المحدث: الألباني، تخريج كتاب السنة، الصفحة: 1071، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح.

(49) حورية مجاهد، مرجع سابق، ص164.

(50) ابو زهرة، محمد، ابن تيمية حياته وعصره أراؤه وفقهه (القاهرة: دار الفكر العربي، 1958)، ص 346.

(51) محمد فاضل زكي، الفكر السياسي العربي الاسلامي بين ماضيه وحاضره، ط2 (بغداد: وزارة الاعلام، 1976)، ص250.

(52) جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الاسلامي (دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1993)، ص ص 103-105.

(53) تقي الدين ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، مرجع سابق، ص 385

(54) محمد ابو زهرة، مرجع سابق، ص ص347

(55) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة **1798-1939**، ترجمة كريم عزقول، ط3، (بيروت: دار النهار للنشر، 1977)، ص 32.

(56) آيات حمدان، فصل الدين عن السياسة: دراسة فب التجربة التاريخية للخلفاء الراشدين والأمويين، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بير زيت، فلسطين، 2009)، ص 66.

(57) عبد الفتاح ابراهيم، ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980)، ص29.

قائمة المصادر والمراجع:

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 2, Art. 13

القران الكريم

السنة النبوية الشريفة.

أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن ابن عمر، رياض الصالحين، الدرس (044)، باب (درجات المسؤولية في الإسلام).

صحيح مسلم، الراوي: عوف بن مالك الأشجعي، المحدث: الألباني، تخريج كتاب السنة، الصفحة: 1071، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح.

المصادر:

ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 28.

ابن منظور، (د.ت)، لسان العرب، ج (7).

المراجع:

ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة **1798-1939**، ترجمة كريم عزقول، ط3، (بيروت: دار النهار للنشر، 1977).

آيات حمدان، فصل الدين عن السياسة: دراسة فب التجربة التاريخية للخلفاء الراشدين والأمويين، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بير زيت، فلسطين، 2009).

بسام عطية إسماعيل فرج، الفكر السياسي عند ابن تيمية، (عمان: دار الفاروق، 2002).

تقي الدين ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، (القاهرة: السنة المحمدية، 1950).

تقي الدين ابن تيمية، الخلافة والملك، تحقيق: حماد سلامة، (عمان: مكتبة المنار، 1994).

تقي الدين ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ط (4)، (مصر: دار الكتاب العرب، 1969).

تقي الدين ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج 1 (القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1962).

جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الاسلامي (دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1993).

الحافظ الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992)، ط (9).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/13

حسن الباشا. الألقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والآثار. (القاهرة: الدار الفنية للنشر والتوزيع. 1989).

ابو الحسن علي الحسني الندوي. الحافظ أحمد ابن تيمية. (الكويت: دار القلم. (د.ت)).

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. 1966). ط (2).

حورية مجاهد. الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده. ط (7). (القاهرة: مكتبة 485. 2019).

دبوس. صلاح الدين (د.ت). الخليفة توليته وعزله. إسهام في النظرية الدستورية الإسلامية. (الإسكندرية: مؤسسة الرسالة الجامعية).

الدريني. فتحي (1987). الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب. ط (2). دمشق: جامعة دمشق.

الراغب الأصفهاني (1992). مفردات ألفاظ القرآن الكريم. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دمشق: دار القلم.

ابو زهرة. محمد. ابن تيمية حياته وعصره أراءه وفقهه (القاهرة: دار الفكر العربي. 1958).

سميحة عربية. الفكر السياسي عند ابن تيمية. رسالة ماجستير غير منشورة. (الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. 2017).

عبد الحميد متولي. مبدأ الشورى في الإسلام. (القاهرة: عالم الكتب. 1972).

عبد الفتاح ابراهيم. ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي. (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1980).

عبد القادر النجار. ومحمد غميض. الامامة عند ابن تيمية. (مجلة جامعة الزيتونة. العدد (16). 2015)

عبد الكريم الخطيب. الخلافة والإمامة ديانة وسياسة (مصر: دار الكتاب العربي. 1963).

عبد الله الكيلاني. القيود الواردة على سلطة الدولة في الإسلام. (بيروت: مؤسسة الرسالة. 1997).

فاضل محمد. الفكر السياسي العربي الاسلامي بين ماضيه وحاضره. ط(2). (بغداد: دار الحرية للطباعة. 1976).

محمد أحمد علي مفتي. نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية. (القاهرة: مجلة البيان. المجلد1. 2002).

محمد المبارك. الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية. (بيروت: دار الفكر. 1967).

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 23 [2022], Iss. 2, Art. 13

محمد المبارك. الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية. (بيروت: دار الفكر، 1970).

محمد بن عثمان الذهبي. المنتقى من منهاج الاعتدال. (القاهرة: المطبعة السلفية، 1955).

محمد ربيع. اسماعيل مقلد. موسوعة العلوم السياسية. (الكويت: جامعة الكويت، 1994).

محمد سلمان فودزنجكي. موقف أهل الحل والعقد في اختيار الخليفة عند ابن تيمية (الدراسة الوصفية). (أندونيسا: جامعة دار السلام الاسلامية، بحث مقدم لدرجة الليسانس، 2010).

محمد عبد اللاوي. فلسفة الصدر: دراسات في المدرسة الفكرية للإمام الشهيد محمد باقر الصدر. (لندن: مؤسسة دار الإسلام، 1999).

محمد عطا المتوكل. المذهب السياسي في الإسلام، ط(2). (بيروت: مؤسسة الإرشاد الإسلامي، 1985).

محمد عودة سلمان. أثر العقيدة في الفَن الإسلامي. 2020. شوهد بتاريخ 2021/2/7 في/www.balagh.com

محمد فاضل زكي. الفكر السياسي العربي الاسلامي بين ماضيه وحاضره. ط2 (بغداد: وزارة الاعلام، 1976).

موسوعة مصطلحات سياسية. السلطة في المفهوم الإسلامي. 2010. شوهد بتاريخ 2021/2/7. في: ikhwanwayonline.wordpress.com.

هايل داود. نظام الخلافة عند ابن تيمية. (الجامعة الاردنية: مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 47، عدد 1، 2020).

List of sources and references:

The Holy Quran

The Sunnah of the Holy Prophet.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss2/13

Al Rawi by Al-Bukhari and Muslim in their Sahihs on the authority of Ibn Omar, *Riyadh Al-Salihin*, Lesson (044), chapter (Degrees of Responsibility in Islam.

Sahih Muslim, Al Rawi: Awf bin Malik Al-Ashja'i, narrator: Al-Albani, graduation book of the Sunnah, page: 1071, summary of the verdict of the narrator: its chain of narrators is authentic.

Sources:

Ibn Manzur, (D.T), *Lisan Al-Arab*, Part (7).

Ibn Taymiyyah, *Majmoo' al-Fatwas*, Part 28.

References:

Abdel Fattah Ibrahim, *Ibn Taymiyyah and his position on philosophical thought*, (Alexandria: The Egyptian General Book Authority, 1980).

Abdel Hamid Metwally. *The principle of shura in Islam*, (Cairo: World of Books, 1972).

Abdel Karim Al-Khatib, *The Caliphate and the Imamate*, Religion and Politics (Egypt: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1963).

Abdul Qader Al-Najjar and Muhammad Ghamid, *The Imamate of Ibn Taymiyyah*, (Al-Zaytoonah University Journal, No. (16), 2015)

Abdullah Al-Kilani, *Restrictions on State Authority in Islam*, (Beirut: Al-Resala Foundation, 1997).

Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Habib al-Basri al-Baghdadi al-Mawardi, *Sultanate rulings and religious states*, (Cairo: Mustafa al-Babi al-Halabi and Sons Press, 1966), p (2).

Abu Zahra, Muhammad, *Ibn Taymiyyah, his life, his era, his opinions and jurisprudence* (Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi, 1958).

Abul-Hassan Ali Al-Hasani Al-Nadawi. *Al-Hafiz Ahmed Ibn Taymiyyah*, (Kuwait: Dar Al-Qalam, (d. T)).

Albert Hourani, *Arab Thought in the Renaissance 1798-1939*, translated by Karim Azgoul, 3rd Edition, (Beirut: Dar Al-Nahar Publishing, 1977).

Al-Derini, Fathi (1987). *Comparative Islamic jurisprudence with sects*. i (2). Damascus: Damascus University.

Al-Hafiz Al-Dhahabi, *Biography of the Flags of the Nobles*, investigated by: Shuaib Al-Arnaout and Muhammad Naim Al-Arqsoussi (Beirut: Foundation of the Resala, 1992), i (9).

Ayat Hamdan. *Separating Religion from Politics: A Study of the Historical Experience of the Rightly-Guided Caliphs and the Umayyads*, unpublished MA thesis (Birzeit University, Palestine, 2009).

Bassam Attia Ismail Farag. *The political thought of Ibn Taymiyyah*. (Oman: Dar Al-Farouq, 2002).

Dabbous, Salah El-Din (D.T). *The Caliph took over and dismissed him*. A contribution to Islamic constitutional theory. (Alexandria: University Resala Foundation).

Encyclopedia of political terms. *Authority in the Islamic Concept*, 2010, seen on 7/2/2021, at: ikhwanwayonline.wordpress.com,

Fadel Muhammad, *Arab-Islamic political thought between its past and its present*. i(2). (Baghdad: Dar Al-Hurriya for printing, 1976).

Hassan Al-Basha. *Islamic Titles in History*, Documents and Antiquities, (Cairo: Technical House for Publishing and Distribution, 1989).

Hayel Daoud, Ibn Taymiyya's Caliphate System, (University of Jordan: *Journal of Studies in Sharia and Law Sciences*, Vol. 47, No. 1, 2020).

Houria Mujahid. *Political Thought from Plato to Muhammad Abdo*, i (7), (Cairo: Library 485, 2019).

Jihad Taqi Sadiq, *Arab and Islamic Political Thought (A Study of the Most Prominent Intellectual Trends)*, (University of Baghdad, College of Political Science, 1993).

Mohamed Abdellawy. *Al-Sadr's Philosophy: Studies in the Intellectual School of the Martyr Imam Muhammad Baqir Al-Sadr*, (London: Dar Al-Islam Foundation, 1999).

Mohamed Atta Al-Mutawakel. *Political Doctrine in Islam*, i (2), (Beirut: Islamic Guidance Foundation, 1985).

Muhammad Ahmad Ali Mufti, *reversing the intellectual roots of Western democracy*. (Cairo: Al-Bayan Magazine, Volume 1, 2002).

Muhammad Al-Mubarak, *Modern Islamic Thought Confronting Western Ideas*. (Beirut: Dar Al-Fikr, 1970).

Muhammad Al-Mubarak, *The State and the Hisbah System according to Ibn Taymiyyah*, (Beirut: Dar Al-Fikr, 1967).

Muhammad bin Othman Al-Dhahabi, *Selected from Minhaj Al-Iddaal*, (Cairo: Al-Salafi Press, 1955).

Muhammad Fadel Zaki, *Arab Islamic Political Thought between its Past and Present*, 2nd Edition (Baghdad: Ministry of Information, 1976).

Muhammad Odeh Salman, *The Impact of Belief in Islamic Art*, 2020, seen on 7/2/2021 at www.balagh.com/

Muhammad Rabie, *Ismail Makled*, Encyclopedia of Political Science, (Kuwait: Kuwait University, 1994).

Muhammad Salman Vodzengki, *The Position of the People of Solution and Contract in Choosing the Caliph according to Ibn Taymiyyah (Descriptive Study)*, (Indonesia: Dar es Salaam Islamic University, research submitted to the Bachelor's degree, 2010).

Ragheb Al-Isfahani (1992). *Vocabulary of the words of the Holy Quran*. Investigation: Safwan Adnan Daoudi. Damascus: Dar Al-Qalam.

Samiha is Arab. *Ibn Taymiyyah's Political Thought*, an unpublished master's thesis, (Algeria: Mohamed Boudiaf University in M'sila, 2017).

Taqi al-Din Ibn Taymiyyah, *Minhaj al-Sunnah al-Nabawi*, Part 1 (Cairo: Dar al-Urubah Library, 1962).

Taqi al-Din Ibn Taymiyyah, *The Sharia Policy in Reforming Shepherds and Subjects*. I (4), (Egypt: Arab Book House, 1969).

Taqi al-Din Ibn Taymiyyah. *Caliphate and King*. Investigation: Hammad Salameh. (Oman: Al-Manar Library, 1994).

Taqi al-Din Ibn Taymiyyah. *Required straight path*. (Cairo: Muhammadiyah Sunna, 1950).